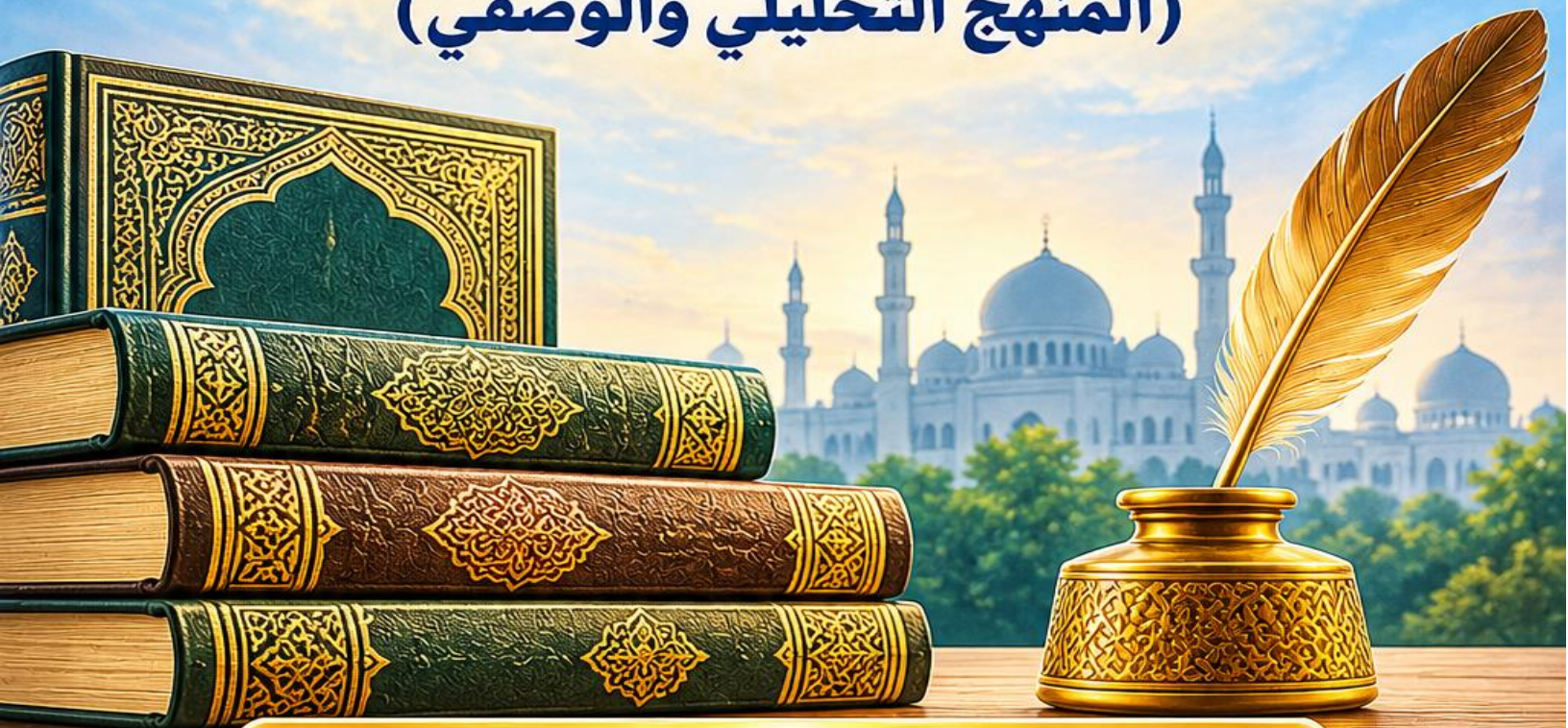
منهج مدرسة الأحناف

في تأليف علم أصول الفقه

(المنهج التحليلي والوصفي)



د. مجيب الله سعادت


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويهديهم إلى صراط مستقيم وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الذي بعثه الله في الأميين رسولًا منهم، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين.

وبعد:

يمتاز المسلمون بامتلاكهم لعلميْن جوهرييْن في مجالي التوثيق والإبداع النظري: علم أصول الفقه وعلم مصطلحات الحديث وأصوله. يُستخدم الأول لتنظيم مناهج الاستنباط والاجتهاد وتحديد الأحكام الشرعية بشكل دقيق، بينما يهدف الثاني إلى غربلة الروايات المروية والتفريق بين الأحاديث النبوية الثابتة الصحيحة والحسنة والضعيفة والمكذوبة، سواءً من خلال المتن أو المادة، أو عبر السند والرواية المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

يركز بحثي هنا على أصول الفقه وفق (**خصائص مدرسة الأحناف في تأليف علم أصول الفقه**) ، والمعروف بطريقة التأليف لدى المتأخرين. وقد ظهرت عبر التاريخ الإسلامي ثلاث طرق رئيسية لتأليف وتدوين أصول الفقه، وهي:

1. **طريقة المتكلمين** :وهي الطريقة التي اتبعها المعتزلة والشافعية وبعض المالكية.
2. **الطريقة الحنفية** :التي يمثلها متقدمو الحنفية في تأليف هذا العلم.
3. **طريقة الجمع بين الطريقتين** :حيث استفاد المتأخرون من الحنفية، وأغلب المالكية والحنابلة، مما فات من الطريقتين السابقتين.

بهذا العرض، نكون قد أوضحنا تنوع الأساليب التي اتبعت في تأليف أصول الفقه عبر العصور الإسلامية.

أهمية الموضوع: يُستعرض في هذه الدراسة كيفية تأليف أصول الفقه وفق منهج مدرسة الأحناف، مع تسليط الضوء على التباين بين الطرق الثلاث التي ظهرت في تاريخ التأليف (المتكلمين – الحنفية – الجمع بينهما).

وتتجلى أهمية الموضوع بأن موضوع البحث يكون من أهم المباحث.

أسباب أختيار الموضوع: يأتي البحث لتوضيح الإطار الفكري والمنهجي الذي اتبعه أئمة المذهب الحنفي في تدوين أصولهم، وكيف ساهمت هذه الطريقة في استنباط الأحكام الشرعية ومواجهة التحديات الفكرية والنقدية عبر العصور.

الدراسات السابقة: يمكن تصنيف أهم الرسائل العلمية والكتب اللتي تناولت جانبا أواكثر من موضوع الدراسة، ويمكن تقسيها كاالآتي:

1. المقالات العلمية:

مناهج المدارس الأصولية: قد كتب هذ المقال دكتور حمحامي في جامعة وهران الجزائر، ويشتمل على اثنين وعشرين صفحه.

2- الرسائل العلمية:

المدرسة الأصولية الجامعة بين طريقتي المتكلمين والحنفي، لـــــمامون مجلي محمد أبو جابر، رسالة أطروحة لدكتورا تحت إشراف دكتور عبد الله ابراهيم زيد الكيلاني (غير مطبوع) النشر الكترونيكي في كلية الدراسات العليا قسم الفقه وأصول الفقه الجامعة الأردنية سنة 2006م.

الكتب: إن منهج مدرسة الأحناف في تأليف أصول الفقه تمت الإشارة إليه في معظم الأحوال بالاختصار، إلا أن الدكتور وهبة الزحيلي يُعدّ من أبرز من تناول هذا الموضوع بشكل مستقل ومفصل تحت عنوان "**أصول الفقه و مدارس البحث فيه**"، حيث تطرق إلى مدارسه بصورة واسعة.

وإذا أردنا ذكر جميع كتب أصـول الفقه التي تناولت هذا المنهج، فإن الحديث سـيطول جدًا، ولن تكون هناك حاجة لذكرها جميعًا في هذا المقام.

الفرق بين الدراسات السابقة وبين هذا البحث: الكتب المذكور تبحث عن دراسة منهجية أصوليه والبحثي يركز على منهج التحليلي والوصفي.

مشكلة البحث:

بالرغم من ثراء التراث الإسـلامي في مجال أصـول الفقه، لا يزال هناك جدل حول أسـس ومناهج تأليف هذا العلم؛ فكيف تختلف منهجية مدرسة الأحناف في تأليف أصول الفقه عن تلك الخاصة بمدارس المتكلمين أو تلك التي جمعت بين الطريقتين؟ وما هي الأسـباب التي دفعت المتأخرين إلى اعتماد منهج يعتمد على الفروع الفقهية لاستخلاص الأصول؟.

أهداف البحث:

1- تحليل ودراسة منهج مدرسة الأحناف في تأليف علم أصول الفقه وتبيان خصائصه ومميزاته.
2- توضيح مفهوم وطريقة تأليف أصول الفقه عند الحنفية ومناقشة أصولهم العملية في استنباط الفروع.
3- تحليل بعض الكتب الأساسية (كـ"الفصول في الأصول" للجصاص، "تقويم الأدلة" لأبي زيد الدبوسي، "تمهيد الفصول في الأصول" للسرخسي، "متن البزدوي"، و"المنار" للنسفي) لتبيان كيفية تطبيق منهج المدرسة الحنفية.

حدود البحث: التركيز على منهج مدرسة الأحناف و تأليفهم في علم أصول الفقه.

منهجي في البحث: اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي[1].

خطوات البحث:

1- في أقوال الفقهاء وآرائهم ذكرت الكتاب الذي أخذت منه مع ذكر اسم الكاتب ومحل نشره.

2- عزوتُ كل قول إلى قائله من كتابه إن كان له كتاب، وإن لم يكن له كتاب، عزوتُ إلى من نقل عنه.

3- وضعت الآيات بين قوسين بهذا الشكل □ □

4- وضعت الأحاديث بين قوسين بهذا الشكل ().

5- تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

6- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية.

[1] - المنهج التحليلي: تحليل النصوص والمصادر الأصلية لكتب أصول الفقه الحنفية المنهج الوصفي: وصف عناصر المنهج الحنفي في تأليف الأصول وتوضيح خصائصه العملية واللغوية.عرض الأمثلة التفصيلية من الروايات والنصوص الداعمة.

خطة البحث الإجمالية:

هذا البحث يشتمل على المقدمة والتمهيد وعلى ثلاثة فصول وفى كل فصل مباحث ومطالب:

المقدمة: تشمل على النقاط التالية:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- حدود البحث.
- مشكلة البحث.
- أهداف البحث.
- منهج البحث.
- خطوات البحث.
- خطة البحث.

التمهيد: تشتمل على مطالب الآتية.

المطلب الأول: تعريف المنهج لغتا وإصطلاحاً.

المطلب الثاني: التعريف بعلم أصول الفقه.

الفصل الأول: المدارس الأصولية و تطور البحث الأصولي.

الفصل الثاني: مدرسة الفقهاء أو طريقة الحنفية في التأليف علم أصول الفقه وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم طريقة الحنفية

المبحث الثاني: مفهوم طريقة الفقهاء

المبحث الثالث: نشأة طريقة الفقهاء.

المبحث الرابع: أقسام أصول الحنفية عند الإمام أبو زهرة.

الفصل الثالث: خصائص هذه المدرسة.

الفصل الرابع: أهم كتب هذه المدرسة ومنهاجها.

الخاتمة تشتمل على أهم النتائج.

المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم
- أصول الفقه للمرحوم الأستاذ محمد الخضري.
- .أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- أصـــول الفقه الحنفي،للشـــيخ الدكتور وهبة مصـــطفى الزحيلي رحمه الله، دار المكتبي،الطبعة الأولى،1421.
- أصول الفقه تاريخه ورجاله لدكتور شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى،1401.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاســم بن قُطلُوبُغا الســودوني [الحنفي] (ت 879 هـ)
- تطور الفكر الأصــولي الحنفي، فضــيلة الشــيخ العلامة الدكتور هيثم عبد الحميد علي خزنة المحقق: زين العابدين العبد محمد النور الناشر: دار الرازي.
- تقويم الأدلة في أصــول الفقه المؤلف: أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيســى الدبوســي الحنفي (ت 430 هـ) المحقق: خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع ومدير أزهر لبنان الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

- شمس الأئمة السرخسي وأثره في أصول الفقه أبو عيد العبد خليل، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر – كلية الشريعة، ١٩٧٥م.
- الصياغة الفقهية في عصر الحديث، هيثم بن فهد بن عبد الرحمن الرومي، دار التدمرية،الطبعة الأولى، 1433 هـ، 2012 م.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي،المؤلف: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت 730 هـ) الناشر:شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول الطبعة: الأولى، مطبعة سنده 1308 هـ - 1890 م.
- لسان العرب، للإمام ابن منظور المصري.
- فهرس الموضوعات.



التمهيد

المطلب الأول: المفهوم اللغوي للمنهج:

لفظة"منهج" مأخوذة من لفظة"نهج" بتسكين الهاء طريق بين واضح وهو النهج... والجمع نهجات ونهج ونهوج... وسبيل منهج: كنهج ومنهج الطريق: وضحه، والمنهاج: كالمنهج[1] وفي القرآن: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: 48][2] وفي حديث العباس رضي الله عنه"لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم،حتى تركّكم،على طريق ناهجة واضحة بينة"[3].

فمن الناحية اللغوية فالمنهج يعني الطريق الواضحة المعالم التي يسلكها الإنسان كي لا يضل كما جاء في الوسيط: "نهج الطريق- نهجا، ونهوجا: وضح واستبان... ويقال: نهج أمره المنهاج الطريق الواضح والخطة المرسومة(محدثة)،ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم، و نحوهما،[...]المنهج: المنهاج جمع مناهج[4].

---

[1] - لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – 1414 هـ (383/2).

[2] - سورة المائدة، الآية 48.

[3] - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (434/5) وأخرجه بنحوه الدارمي في سننه (39/1) وابن سعد في طبقاته "226/2) عن عكرمة.

[4] - المعجم الوسيط،المؤلف: نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة الطبعة: الثانية [كُتِبَتْ مقدمتُها 1392 هـ = 1972 م] (957/2).

المفهوم الاصطلاحي للمنهج:

طريقة يصـــل بها إنســـان إلى حقيقة برهانية أو معرفة علمية. أما علم المنهج أو (المنهجية) العلم الذي ينتمي في جذره نظرية المعرفة[1].

المطلب الثاني: تعريف أصول الفقه

أصول الفقه يعرف باعتبارين: الأول: باعتبار مفرديه:

فالأصول: جمع (أصل)، وهو ما يبنى عليه غيره.

والفقه: معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية.

والثاني: باعتبار كونه لقبا لهذا الفن المعين، فيعرف بأنه: علم يبحث عن أدلة الفقه الإجمالية، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد.

الفصل الأول: المدارس الأصولية وتطور البحث الأصولي:

صنف علماء الأصول بعد عهد أئمة المذاهب كتباً ممتازة في أصول الفقه و في طريقة بحثه على طريقتين أو باتجاهين لمدرستين في التأليف وهما مدرسة المتكلمين أو الشافعية، ومدرسة الفقهاء أو الحنفية. ومحور الخلاف بين الطريقتين أو المدرستين هو كيفية تقرير أو إبداع النظرية أو القاعدة، هل تكون سابقة على الفروع والتطبيقات أو أن الفروع والمسائل هي الأصل، وأما النظرية فهي التابع؟.

ولا شك بأن تصور أرضية النظرية وهي إدراك حقائق بعض الأشياء أو المسائل أمر سابق وضروري قبل وجود النظرية، لكن ليس ذلك بنحو شامل أو كلي، فإن ولادة النظرية في أذهان العباقرة أو الفلاسفة لا تكون إلا بعد تأملات وملاحظات في جوانب الحياة، لا يدركها غيرهم، ثم يأتي الإبداع وصياغة النظرية،

[1] ينظر : المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة: دعبد المنعم حنفي، ط3، الناشر مكتبة مدبولي– القاهرة، 2000م: (17).

ليستفاد منها في التطبيق الكلي أو الشامل، فتكون النظرية بعد التوصل إليها بمثابة القاعدة أو المنارة التي يُهتدى بها في تحقيق مضمونها وتطبيق مفهومها، وهذا يدل على أن النظرية تسبق في النشوء والظهور عادة قضية التفريع والتطبيق[1].

الفصل الثاني: مدرسة الفقهاء أو طريقة الحنفية في التأليف علم أصول الفقه.

المبحث الأول:مفهوم طريقة الحنفية:

وهي طريقة متأثرة بالفروع، وتتجه لخدمتها، وإثبات سلامة الاجتهاد فيها، وتمتاز هذه الطريقة بأخذ القواعد الأصولية من الفروع والأحكام التي وضعها أئمة المذهب الحنفي، ويفترضون أنهم راعَوْا هذه القواعد عند الاجتهاد والاستنباط، فإن وجدوا فرعًا يتعارض مع القاعدة لجؤوا إلى تعديلها بما يتفق مع هذا الفرع، مثل قولهم: "المشترَك لا يَعُمُّ إلا إذا كان بعد النفي فيعُمُّ" ومثل قولهم: "إن دلالة العام قطعية إلا إذا خصص" ويتفرع على ذلك تقديم النص العام على خبر الآحاد عند التعارض؛ لأن خبر الآحاد ظني، والعام قطعي، والهدف من هذه الطريقة تجميع الأحكام الفرعية في قواعد كلية، وضوابط عامة، فيضعون القاعدة الأصولية بما يتفق مع الفروع، ويستمدون الأصول من فقه الإمام وفروع الأصحاب، ويعبر البزدوي عن ذلك في أصوله بقوله: (على هذا دلت فروع أصحابنا)[2].

---

[1] – أنظر أصول الفقه ومدارس البحث فيه، لدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار المكتبي،سوريه–دمشق،حلبوني، جادة ابن سينا، الطبع:1420 هـ موافق،2000م (صـ20ـ).

[2] – كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، المؤلف: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت 730 هـ) وبهامشه: «أصول البزدوي، الناشر: شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول الطبعة: الأولى، مطبعة سنده 1308 هـ – 1890 م (292/1).

والسبب في اللجوء إلى هذه الطريقة أن علماء الحنفية لم يعثروا على كتب في الأصول من وضع أئمتهم، كما عثر علماء الشافعية في "الرسالة"، فبحثوا عن القواعد الأصولية في الفروع الفقهية باعتبار أنها لا بد أن تكون قائمة على أســـاس. وهذه الطريقة تكثر فيها الفروع الفقهية، وهي أقرب إلى الفقه، وأليق بالفروع، وأشبه بقواعد الفقه الكلية، وكانت للدفاع عن المذهب الذي ينتمي إليه مؤلف الكتاب، ويجعل من الأصول مقاييس مقررة ومؤكدة له، وليست حاكمة عليه[1].

المبحث الثاني:

مفهوم طريقة الفقهاء: هو المنهج الذي اتجه الفقهاء في بناء أصولهم وتحديدها.

المبحث الثالث: نشأة طريقة الفقهاء:

الأئمة الثلاثة، أبي حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله، لم يدونوا أصـــولهم بكتابة، ولا يدل ذلك على عدم وجودها عندهم، فعدم تدوين الشـــيء لا يدل على عدم وجوده. والناظر في الفروع الفقهية المروية عنهم يجد أنها مضبوطة على أسس معينة، ولذلك تجد الترابط والتلازم بينها. ومن هذه الفروع والروايات حاول أتباع المذاهب بناء الأصول التي التزموها في منهجهم في عملياتهم الإستنباطية، لتخريج الفروع على مناهج أئمتهم. وبالنظر إلى التاريخ العلمي لهذه المناهج، فإن أصحاب المذهب الحنفي هم أول من استخدم هذه الطريقة لبيان أصـــول منهجهم، والمالكية من بعدهم ثم الحنابلة، وهذا بناء على ما وصـــلنا من كتبهم إلى الآن أو ما نقل عن أتباعهم.

وقد سارت هذه المدرسة على منهج مغاير لمنهج المتكلمين، فإنهم لم يضعوا الأصول من غير تأثر بالفروع، وإنما اتجهوا إلى اســـتنباط القواعد الأصـــولية في ضـــوء الفروع الفقهية التي قررها أئمتهم، وجعلوا القاعدة

---

[1] - **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل – المصادر – الحكم الشرعي) المؤلف: الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية – دولة قطر) الطبعة: الثانية، 1427 هـ – 2006 م (66/1).**

الأصولية منسجمة مع الفرع الفقهي. وغالب أصحاب هذه الطريقة من متأخري الحنفية الذي اشتهروا بالتعصب لمذهبهم، للدفاع عنه، والشهادة بسلامة فروعه، وإثبات أن له أصولاً مسبقةحينما لم يجدوا لأئمتهم قواعد أصولية مدونة كما فعل الإمام الشافعي، وإنما وجدوا فروعاً فقهية كثيرة يتخللها بعض القواعد المنثورة. وصارت هذه القواعد أو الأصول أداة للدفاع عن مذهبهم في مقام الجدل والمناظرة بينهم وبين أتباع المذاهب الفقهية الأخرى، ثم أصبحت أساساً لهم في استنباط الأحكام الشرعية للوقائع والمسائل الجديدة [1].

وقد سميت هذه الطريقة بطريقة الحنفية ونسبت إليهم، كما سميت بطريقة الفقهاء لشدة تعلقها بالفرع الفقهي وإخضاع الأصل أو القاعدة له. قال ابن خلدون في مقدمته: إن كتابه الفقهاء- الحنفية- في أصول الفقه أمسُّ بالفقه، وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة فيها[2].

ويحسن إيراد هذا المثال لتوضيح طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية: وهو جزء الوقت الذي يكون سبباً للإيجاب، أي علامة على توجه الخطاب الشرعي من الله تعالى للمكلف، فقال جمهور الأصوليين: إن سبب الوجوب هو أول جزء من أجزاء الوقت المحدد للصلاة شرعاً، لقوله تعالى :﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[3] فالدلوك الذي هو ميل الشمس عن وسط السماء سبب لوجوب الظهر، أي أن القاعدة تؤخذ من الدليل الشرعي دون نظر إلى الفروع. وقال الحنفية: إن سبب وجوب الصلاة هو الجزء الذي يتصل به الأداء (أي فعل الصلاة) من الوقت، فإذا ضاق الوقت تعين هذا الجزء الأخير للسببية، وإذا خرج الوقت كله دون أداء الصلاة أضيف السبب إلى الوقت كله، وهذا يدل على أن القاعدة تؤخذ من الفروع الفقهية المنقولة عن أئمة المذهب: أبي حنيفة وصاحبيه[4].

---

[1] – نفس المصدر.

[2]– مقدمة ابن خلدون، ج1 صـ816.

[3] – سورة الإسراء– آية 78.

[4] – أنظر أصول الفقه ومدارس البحث فيه، لدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار المكتبي،سوريه–دمشق،حلبوني، جادة ابن سينا، الطبع:1420 هـ موافق،2000م (صـ24ـ)

المبحث الرابع: أقسام أصول الحنفية عند الإمام أبو زهرة:

بين الإمام أبو زهرة[1] أن أصول الحنفية المخرجة تنقسم إلى قسمين: الأول: قسم ينسبونه إلى الأئمة على أنه القواعد التي التزموها عند الاستنباط، وهذا يستدلون فيه بالفروع الدالة على صحة القاعدة أو على التحقيق صحة نسبتها.

الثاني: آراء فقهاء المذهب الحنفي كرأي عيسى بن أبان في الرد، رواية الواحد الضابط غير الفقهية،كانت مخالفة للقياس[2].

[1] – محمد أحمد مصطفى أحمد المعروف بأبي زهرة (1316– 1394 هـ / 1898– 1974 م) عالم مصري، وباحث كاتب، من كبار علماء الشريعة الإسلامية والقانون في القرن العشرين، وُلِدَ محمد في المحلة الكبرى التابعة لمحافظة الغربية بمصر، في 6 ذي القعدة 1316 هـ، الموافق 29 مارس (آذار) 1898م، فدفعت به أسرته إلى أحد الكتاتيب التي كانت منتشرةً في أنحاء مصر تُعلِّم الأطفال وتُحفِّظهم القرآن، وقد حفظه الطفل النابه، وأجاد تعلُّم مبادئ القراءة والكتابة، ثم انتقل إلى الجامع الأحمدي بمدينة طنطا، وكان إحدى منارات العلم في مصر، تمتلئ ساحاته بحلقات العلم التي يتصدَّرها فحول العلماء، وكان يُطلق عليه الأزهر الثاني؛ لمكانته الرفيعة. تعريف بالإمام الجليل محمد أبو زهرة مأخوذ من كتاب تفسير زهرة التفاسير.

[2] – أنظر:أصول فقه لمحمد أبو زهرة ، الناشر: دار الفكر العربي –بدون عام الطبع– صـ21.

الفصل الثالث: خصائص هذه المدرسة:

تمتاز هذه المدرسة بالمميزات الثلاث التالية: وهي أن منهجها عملي قائم على ربط الأصول بالفروع تمهيداً لاستخلاص الأصول من الفروع فتميزت بالتطبيق العملي، وأنها قاربت بين الأصول والفقه ومزجت بينهما بأسلوب مفيد، وأنها خدمت الفقه بنحو جلي في مجال التأليف في باب الخلاف وتخريج الفروع على الأصول، وكتابة قواعد الفقه الكلية، وسبق التأليف في القواعد[1].

الفصل الرابع: أهم كتب هذه المدرسة ومنهاجها:

1- **الفصول في الأصول (أصول الجصاص)، الجصاص[2] (٣٠٥هـ – ٣٧٠هـ)**، ويتميز كتاب الفصول: بكثرة الفروع الفقهية، حيث كانت هي الحاكمة على الأصول، وكان لمؤلفاته الفقهية وهي شروحه لكتب محمد بن الحسن والمختصرات الفقهية المشهورة، أثر في إبراز الفروع، فقد كان صاحب دراية واسعة بدقائق الفروع الحنفي مما ساعد على تأصيل المذهب في كل مسألة يذكرها مستطردًا بالفروع، ومن يطالع الكتاب يجد أن الجصاص لم يتأثر بكتاب معين ولم ينتهج نهج من سبقه في هذا الميدان، بل استوعب آراء من سبقه سواء من كتبهم الأصولية أو غيرها أو المروية عنهم أو آراء شيوخه في الفقه والحديث واللغة والأصول، ينظر فيها ويدونها ثم يناقشها[3]

---

[1] -- أنظر أصول الفقه ، لدكتور وهبة الزحيلي، (صـ25ـ).

[2] – أحمد بن علي، أبو بكر الرازي، المعروف بالجصاص.ولد سنة خمس وثلاثمائة، وسكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة الحنفية. وسئل العمل بالقضاء فامتنع ابن أبي الوفا. تاج التراجم في طبقات الحنفية، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطلُوبُغا السودوني [الحنفي] (ت 879 هـ) حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف الناشر: دار القلم – دمشق الطبعة: الأولى، 1413 هـ –1992 م صـ96.

[3] – خزنة، تطور الفكر الأصولي الحنفي، فضيلة الشيخ العلامة الدكتور هيثم عبد الحميد علي خزنة المحقق: زين العابدين العبد محمد النور الناشر: دار الرازي، صـ37–38.

2- **تقويم الأدلة، لأبي زيد الدبوسي (430هـ)**، قال ابن خلدون: (وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم (الحنفية) فكتب في القياس بأوسع من جميعهم، وتمم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله، وتعينت مسائله، وتهذبت قواعده)[1]. وقد التزم القاضي الموضوعية في كتابه، حيث بدأ بالأدلة الشرعية، ثم انتهى إلى الأدلة العقلية، ثم عقب عليه بمبحث لطيف وهو: (باب في أحوال قلب الآدمي قبل العلم وأحواله بعد العلم)، وهذا مما تفرد به بين سائر المصنفين في علوم الأصول.

وقد اهتم بتعريف المصطلحات الأصولية في بداية محل البحث بالاستعانة بعبارة المنطقية عن طريق الحد، وقد اهتم كثيرًا بالتفريعات الفقهية تمهيدًا، واستشهادا للمسائل الأصولية المعروضة بحيث لا ينتهى من فرع فقهي تفصيلًا وتحليلًا حتى ينتقل منه إلى فرع آخر مشابه، وكان له كبير عناية في تحرير محل النزاع وإيراد أقوال العلماء في المسألة، وخاصة فقهاء الحنفية، فيعمل على تقويمها وتحريرها، وإبداء جوانب الصحة والخطأ فيها [2].

3- **تمهيد الفصول في الأصول، لشمس الأئمة أبي سهل محمد بن أحمد السرخسي (490هـ)**، ذكر أبو الوفا الأفغاني محقق الكتاب أن هناك خلافًا في اسم الكتاب، وذلك ينتج عن تصرف بعض النساخ. فقد ذكر أن اسمه (تمهيد الفصول في الأصول)، ذكره المصنف في المجلد الرابع في شرح السير الكبير في آخر باب ما يلي باب الأسرى صـ ٢٢٥. طبع دائرة المعارف. وفي النسخة العثمانية للمخطوط وجد زيادة: "وسميته بلوغ السول في الأصول". ورجح أبو الوفا الأول. وقال: وحيث لم يشتهر الكتاب بين جمهور أهل العلم على

---

[1] – ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ج1صـ816.

[2] – الدبوسي: تقويم الأدلة في أصول الفقه المؤلف: أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت 430 هـ) المحقق: خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع ومدير أزهر لبنان الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م صـ4–5.

توالي القرون إلا باسم (أصول السرخسي)، جعلنا عنوانه الكتاب دون الأسمين السالف ذكرهما[1].ويعتبر كتاب السرخسي مقدمة لكتاب المبسوط شرح محمد بن الحسن الشيباني وهذا ما أشار إليه المؤلف بقوله: (لما انتهى المقصود من ذلك – شرح الاثار – رأيت من الصواب أن أبين للمتمسّكين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب، ليكون الوقوف على الأصول معينًا لهم على فهم ما هو الحقيقة في الفروع، ومرشدًا لهم إلى ما وقع الإخلال به في بيان الفروع، فالأصول معدودة، والحوادث ممدودة، والمجموعات في هذا الباب كثيرة للمقدّمين والمتأخّرين، وإن فيما قصدته بهم من المعينين، رجاء أن أكون من أتباع، فخير الأمور الابتداع، وشرها الابتداع)[2].

ويعد الكتاب من أهم كتب الأصول في المذهب الحنفي، وهو في جملته لا يختلف عن كتابي الفصول للحصاص والتقويم لأبي زيد الدبوسي في الأسلوب العام [3]، وبدلوا أن بعض مباحثه نقلها من الدبوسي، وإن أبدع في غيرها مما يدل على أنه حفظا وإقراء في تقرير العديد من الأصول[4].

وتميّز الكتاب بسهولة العبارة في الأغلب، خلال من التعقيدات الكلامية والمصطلحات المنطقية فأسلوبه علمي فقهي، وأوضح الأفكار والمعاني، وأما ترتيب الكتاب وتقسيمه، فقد رأى فيه التسلسل الفكري بين الموضوعات الرئيسة إجمالاً، إلا أن بعض مباحثه كان يعوزها التنظيم والتسلسل، وربما هذا عائد إلى الاستطراد الذي فيه فقه السرخسي، فلا نجد علاقة لبعض الفصول مع بعضها الآخر التي شملها باب واحد، فمثلاً: تكلم في بعض أبحاث السنة في باب النهي، كما أنه في باب الحجة

---

[1] – أبو الوفا، مقدمة تحقيق أصول السرخسي، ج 1 صـ4.

[2] –السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٤٩.

[3] – خزنة، تطور الفكر الأصولي الحنفي، فضيلة الشيخ العلامة الدكتور هيثم عبد الحميد علي خزنة المحقق: زين العابدين العبد محمد النور الناشر: دار الرازي عدد المجلدات: 1 عدد الصفحات: 238 (46/1).

[4] –أبو عيد العبد خليل، (شمس الأئمة السرخسي وأثره في أصول الفقه)، ص ١٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر – كلية الشريعة، ١٩٧٥م.

الشـرعية وأحكامها، فصـل بين أبحاث السـنة، وحيث تكلم في البداءة عن المتواتر والمشـهور وخبر الواحد، لم يتكلم عن الإجماع في عنوان بعد ذلك، وقال: باب الكلام في قبول أخبار الآحاد والعمل بها، إلا أنه في الأثناء مرتب الأفكار مرتب المعاني [1].

4- كنز الوصول إلى معرفة الأصول (أصول البزدوي)، البزدوي (٤٠٠هـ - ٤٨٢هـ)، جاء كتاب البزدوي بعد الفصـول للجصـاص، والتقويم لأبي زيد الدبوسـي، واسـتوعب الآراء السـائدة بمناقشتها وترجيحها، فأخرج خلاصة ذكر السابقين وزبدة آرائهم وصاغها صياغة جديدة، فوضع أصولاً بينة المعالم، وصاغها في قواعد وقانون اعتمدها الأصوليون بعده، فكان خلاصة الفكر الأصـولي لمتقدمي الحنفية، فقد حقق المذهب ورجح الأقوال واعتمدت ترجيحاته عند المتأخرين.

ويعتبر كتاب البزدوي أول متن أصـولي في المذهب الحنفي، حيث إن الفصـول للخصّـاصـي والتقويم لأبي زيد جاءت على طريقة المطولات[2].

امتاز متن البزدوي بـ:

- صـعوبة العبارة مما يؤدي إلى غموض أحيانًا، لذلك قال شـارحه عبد العزيز البخاري: (لكنه صـعب المرام، أبي الزمام، لا سـبيل إلى الوصـول إلى معرفة لطفه وغرائبه، ولا طريق إلى الإحاطة بطرفه وعجائبه، إلا لمن أقبل بكليته على تحقيقه وتحصـيله، وشـد حيازيمه للإحاطة لجملته وتفصيله،)[3].

---

[1] – خزنة: تطور الفكر الأصولي الحنفي، صـ47-48.

[2] – نفس المصدر صـ43.

[3] – البخاري: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي،المؤلف: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت 730 هـ) الناشر: شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول الطبعة: الأولى، مطبعة سنده 1308 هـ - 1890 م (3/1).

- حسن التقسيم والتفريع وربط المواضيع قال البخاري (وهو كتاب عجيب الصنعة، رائع الترتيب، صحيح الأسلوب، مليء بالتركيب، ليس في جودة تركيبه، وحسن ترتيبه مريب)[1].
- كثرة الاستشهاد بفروع الأئمة[2].

تفرق بعض موضوعاته، كمبحث العام والخاص، والدلالات، وغيرها، ولذلك أعاد صدر الشريعة في كتابه التنقيح في أصول الفقه، ترتيب أبحاثه.

5- **المنار، لعبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (483هـ)**. يعتبر كتاب المنار من أهم المتون الأصولية المعتمدة عند الحنفية لا سيما وقد جمع فيه المؤلف كتاب بين البزدوي والسمرقندي كما وضح، حيث قال مبينًا سبب تأليفه للكتاب وكيفية ترتيبه: (لما رأيت المهم مسألة إلى علم أصول الفقه الذي هو من أجل العلوم الدينية، واتسع في استخراج الطرائق الجدلية...). لاشتماله على المعقول والمسموع، ورأيت المحصلين ببخارى وغيرها من بلاد الإسلام مائلين إلى أصول الفقه لفخر الإسلام وشمس الأئمة السرخسي، تقدمهما الله برحمته، فاختصرتهما بعد التماس الطالبين، ملتزمًا إيراد جميع الأصول، موميًا إلى الأدلة والفروع، راعيًا ترتيب فخر الإسلام إلا ما دعت الضرورة إليه، ولم أرد فيه شيئا أجنبيا، إلا ما كان بالزيادة حريا[3].

ومنهاج هذه الكتب بالعموم على النحو التالي: تعريف علم الأصول، ثم ذكر الأدلة إجمالاً، ثم بيان المصدر الأول- القرآن، وفي بحثه تذكر القواعد اللغوية وطرق الاستنباط، ثم السنة ومباحثها، ثم بقية الأدلة: شرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، والاستحسان، ثم أحوال المجتهدين، ثم التعارض والترجيح، وأخيراً مباحث الحكم (الحاكم، والحكم الشرعي، والمحكوم فيه، والمحكوم

---

[1] – نفس المصدر.

[2] – خزنة: تطور الفكر الأصولي الحنفي، صـ44.

[3] –النسفي، عبد الله بن أحمد. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. ج ٤، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

عليه والأهلية) وهذا واضح في أصول السرخسي، أما البزدوي فإنه بدأ بالأمر والنهي وفيهما أورد المباحث اللغوية، ثم تحدث عن الكتاب والسنة والإجماع، والبيان بما فيه النسخ، ثم بقية المصادر، ثم الترجيح، ثم مباحث الحكم.

الخاتمة وفيه أهم النتائج

للأصوليين طرق ثلاث في كتابة الأصول: طريقة المتكلمين أو طريقة الشافعية، وطريقة الحنفية أو الفقهاء، وطريقة الجمع بين الطريقتين المتقدمتين لدى العلماء المتأخرين. والطريقة الأولى تستمد قواعدها من الأدلة الشرعية مباشرة، والثانية من الفروع الفقهية التي هي ثمرة الأدلة، والثالثة توفيقية ومقارنة.

جدير بالذكر أن المتون كتب اصول الفقه عند الأحناف صعب جدا لا يمكن الوصل الى المسئلة بطريق السهل إلا بقرائة كتبهم مرارا و تكرارا.



المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- أصول الفقه للمرحوم الأستاذ محمد الخضري.
- .أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- أصـــول الفقه الحنفي، للشـــيخ الدكتور وهبة مصـــطفى الزحيلي رحمه الله، دار المكتبي،الطبعة الأولى،1421.
- أصول الفقه تاريخه ورجاله لدكتور شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى،1401.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاســـم بن قُطلُوبُغا الســـودوني [الحنفي] (ت 879 هـ)
- تطور الفكر الأصولي الحنفي، فضيلة الشيخ العلامة الدكتور هيثم عبد الحميد علي خزنة المحقق: زين العابدين العبد محمد النور الناشر: دار الرازي.
- تقويم الأدلة في أصول الفقه المؤلف: أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت 430 هـــ) المحقق: خليل محيي الدين الميس، مفتي زحلة والبقاع ومدير أزهر لبنان الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
- شمس الأئمة السرخسي وأثره في أصول الفقه أبو عيد العبد خليل، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر - كلية الشريعة، ١٩٧٥م.
- الصـــياغة الفقهية في عصـــر الحديث، هيثم بن فهد بن عبد الرحمن الرومي، دار التدمرية، الطبعة الأولى، 1433 هـ، 2012 م.
- كشـــف الأســـرار عن أصـــول فخر الإســـلام البزدوي، المؤلف: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت 730 هـ) الناشر:شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول الطبعة: الأولى، مطبعة سنده 1308 هـ - 1890 م.

فهرس الموضوعات

المقدمة 3
مشكلة البحث: 5
أهداف البحث: 5
خطوات البحث: 6
خطة البحث الإجمالية: 7
التمهيد..... 10
المطلب الأول: المفهوم اللغوي للمنهج: 10
المفهوم الاصطلاحي للمنهج: 11
المطلب الثاني: تعريف أصول الفقه 11
الفصل الأول: المدارس الأصولية وتطور البحث الأصولي: 11
الفصل الثاني: مدرسة الفقهاء أو طريقة الحنفية في التأليف علم أصول الفقه. 12
المبحث الأول:مفهوم طريقة الحنفية:..... 12
المبحث الثاني: 13
المبحث الثالث: نشأة طريقة الفقهاء:..... 13
المبحث الرابع: أقسام أصول الحنفية عند الإمام أبو زهرة: 15
الفصل الثالث: خصائص هذه المدرسة: 16
الفصل الرابع: أهم كتب هذه المدرسة ومنهاجها:..... 16
الخاتمة وفيه أهم النتائج 21
المصادر والمراجع:..... 22
فهرس الموضوعات 23